Funded by
European Union
Humanitarian Aid

INTERNATIONAL
RESCUE
COMMITTEE

بكلماتهن:

كيفية رفع فاعلية التمويل والشراكات للمنظمات النسائية في اليمن والمعنية بتقديم خدمات متعلقة بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له

موجز سياسات

أيار 2025

المقدمة

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) يشكل مشكلة خطيرة ومنتشرة في اليمن[1]، وقد فاقمه عقد من الصراع[2]، والنزوح، والانهيار الاقتصادي. في عام 2025، يُقدَّر أن 6.2 مليون امرأة وفتاة قد تعرضن لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي[3]، خاصة الفتيات منهن دون سن 17، والنساء والفتيات النازحات داخليًا[4]، وأفراد المجتمع المهمشين، وربات الأسر من الإناث. وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، لا تزال خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي نادرة[5]، والحواجز السياسية والثقافية كبيرة، مثل شرط وجود المَحرَم[6]، والوصمة المجتمعية، وتطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي،[7] وذلك يؤثر على قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى التدخلات المنقذة للحياة.

تلعب المنظمات التي تقودها النساء (WLOs) ومنظمات حقوق المرأة (WROs) دورًا بارزاً في جهود الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، حيث تمكنت من التعامل مع الحواجز الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك القيود على الوصول والحساسيات المحيطة بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات **تواجه تحديات كبيرة في تقديم خدمات الحماية بسبب الثغرات النظامية في العمل الإنساني**، ولا سيما قلة الوصول إلى التمويل المرن وعالي الجودة، وعدم تكافؤ الشراكات. مما يؤدي إلى تأثير هذه العوائق على قدرتها في تنفيذ خدمات مستدامة وفعالة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلاد، لا سيما عندما تكون الجهات الفاعلة الدولية غير قادرة أو غير راغبة في التدخل. هذه التحديات لا تعيق فقط قدرة المنظمات النسائية على العمل فحسب، بل تعزز أيضًا اختلال موازين القوى داخل النظام الإنساني.

يلخص هذا الموجز السياساتي النتائج الرئيسية للبحث[8] الذي أجرته لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) لاستكشاف الدور المحوري الذي تلعبه منظمات النساء اليمنيات في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. وذلك بالإستناد إلى وجهات نظر وخبرات المنظمات النسائية نفسها، ويركز هذا الموجز بشكل أساسي على الأولويات التي حددتها هذه المنظمات كأشد المعيقات إلحاحًا لعملها. وبينما يتم الاعتراف بالعوائق الاجتماعية والثقافية- مثل الأعراف الجندرية الراسخة، وقيود التنقل، وتآكل حقوق المرأة- إلا أن التركيز بشكل أساسي ينصب في هذا الموجز على الفجوات المحددة من قبل هذه المنظمات في العمل الإنساني **كمعيقات رئيسية أمام قدرتها وإمكانيتها على تقديم خدمات** مستدامة وفعالة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي المعيقات التي يمكننا كقطاع إنساني العمل على إزالتها

تفاقمت هذه التحديات في عام 2025 نتيجة تخفيضات غير مسبوقة في التمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتقلص المساعدات الإنسانية عالميًا.[18] وقد تأثرت العمليات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن بشكل خاص، نظرًا لأن 50 % من إجمالي التمويل في عام 2024 كان مقدمًا من الولايات المتحدة الأمريكية [19].

وتعكس هذه البيئة المتدهورة للتمويل أهمية الحفاظ على التركيز على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات اليمنية والتي تقودها نساء والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

ومع اتخاذ المانحين والمنظمات الإنسانية قرارات صعبة بشأن كيفية تقديم المزيد بموارد أقل، فإن عمل المنظمات النسائية المحلية غالبًا ما يكون الأكثر عرضة للتهميش وانخفاض الأولوية. وبوضوح من خلال الملحق الخاص بخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025.[20] الصادر في شهر أيار عام 2025 استجابةً لتراجع التمويل، ويوضح هذا التحدي على وجه الخصوص، حيث شهد قطاع التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أكبر انخفاض فردي بين جميع القطاعات — وذلك بنسبة 90% في عدد الأشخاص المستهدفين بالوصول.

عصريه عبده (30)، تقف مع ابنتها أسماء (2)، في مخيم سهده للنازحين.

ملخص النتائج الرئيسية

شريان حياة للنساء والفتيات: دور المنظمات النسائية في تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

في اليمن تتواجد المنظمات النسائية في الصفوف الأمامية لجهود الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث توفر مساحات آمنة، ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا، ومساعدات قانونية، ومأوى طارئًا، وتدريبات و أدوات لتمكين النساء والفتيات اجتماعيًا واقتصاديًا. وتلعب هذه المنظمات أيضًا دورًا محوريًا في المناصرة وكسب التأييد من أجل التغيير، وذلك من خلال تحدي الأعراف الاجتماعية السائدة والتي قد تكون مؤذية، ومشاركة الرجال الفاعلة في جهود الحماية. وبفضل معرفة هذه المنظمات العميقة بالمجتمع المحلي وثقة هذا المجتمع بها، فإنها تستطيع تقديم الخدمات المتعلقة بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق المحافظة والمتأثرة بالنزاع، فضلا عن المنظمات الدولية والتي قد تجد صعوبة في الوصول إليها أو قبولها.

الصندوق 1: أبرز الحواجز الاجتماعية والثقافية المعيقة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

تواجه المنظمات النسائية اليمنية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) تحديات اجتماعية وثقافية كبيرة في تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تنبع من الأعراف الجندرية المتجذرة والمجتمع الأبوي والتراجع في حقوق المرأة، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. حيث تُعد الحساسيات الثقافية المحيطة بقضايا الحماية، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، العائق الاجتماعي والثقافي الرئيسي الذي تم تحديده من قبل المشاركين في البحث. والمعيقات الأخرى تشمل المخاطر التي تواجهها المنظمات النسائية بسبب عملها في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحديات التي تواجهها عند الطعن في الأعراف الاجتماعية والجندرية، والتأخر في الحصول على موافقات المشاريع بسبب عدم الثقة أو نقص الفهم لدى السلطات حول قضايا العنف القائمة على النوع الاجتماعي، فضلاً عن قيود التنقل، وخاصة شرط وجود المَحرَم.

وعلى الرغم من هذه التحديات، **تُظهر هذه المنظمات النسائية قدرة عالية على التكيف والمرونة، بالاستفادة من علاقاتها العميقة بالمجتمع ومعرفتها الثقافية**. حيث عملت على تطوير استراتيجيات للتعامل مع القيود والمحددات، مثل استخدام لغة مقبولة ثقافيًا، والتفاوض مع أصحاب السلطة والبناء على العلاقات الشخصية للحصول على الموافقات، بالإضافة إلى توظيف كوادر محلية لتخطي القيود المتعلقة بالتنقل.

في نهاية المطاف، تتحدى هذه المنظمات النسائية الافتراضات السائدة لدى المانحين بأن الحواجز الاجتماعية والثقافية هي العوائق الأساسية أمام عملها في مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، **حيث تبقى الفجوات في العمل الإنساني التحدي الأكثر إلحاحًا.**

النتيجة الرئيسية الأولى من البحث: التمويل لا يصل إلى المنظمات النسائية التي تقدم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

يبقى الحصول على التمويل إحدى أكبر التحديات التي تواجه المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة). وهناك عدة عوامل تؤثر على قدرة وإمكانية هذه المنظمات في الحصول على التمويل الدولي، وأبرزها:

أ. **لا يزال التمويل المخصص للمنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) محدودًا للغاية، وغالبًا ما يتم توجيهه عبر المنظمات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة**[9].وعندما يكون متاحًا للمنظمات التي تقودها نساء، فإن هذا التمويل المحدود يستفيد منه بشكل رئيسي عدد قليل من المنظمات الوطنية الراسخة، والتي غالبًا ما تكون متمركزة في المدن الكبرى في اليمن[10].

ب. **يتوقع المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) أن تتماشى المنظمات النسائية مع نماذج التمويل الحالية التي يعتمدونها،** حيث يتم تطبيق نفس السياسات والمتطلبات على المنظمات الدولية والوطنية والمحلية دون تمييز[11]. كما وتُعد معايير الأهلية الصارمة، وحواجز اللغة، وضعف الوصول إلى التكنولوجيا والمتطلبات الإدارية من بين أهم العقبات التي تحول دون حصول المنظمات النسائية على التمويل.

> "في كل مرة يتم فيها الإعلان عن دعوة لتقديم المقترحات والحصول على التمويل، يُطلب من المنظمات غير الحكومية المحلية أن تكون لديها قدرة مؤسسية وأن تثبت قدرتها المالية على إدارة موازنة لا تقل عن مليون دولار أمريكي. نحن لا نستطيع المنافسة."
> (ممثلة عن إحدى المنظمات النسوية)

ت. **الوصول المحدود إلى المعلومات حول فرص التمويل فضلًا عن قلة الوعي بآليات عمل المانحين**[12] غالبًا ما يقتصر المانحون على مشاركة دعوات تقديم المقترحات مع قاعدة بياناتهم الخاصة لشركائهم الحاليين أو عبر قنوات يصعب الوصول إليها من قبل المنظمات الصغيرة أو الناشئة. كما أن غياب الشفافية حول عملية الاختيار، وضعف إدراك المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) لآليات التمويل، يزيد من صعوبة التقديم على التمويل وتنويع مصادره.

ث. **تواجه المنظمات النسائية فرص محدودة لمشاركة تأثيرها والتعريف بعملها.** مما يؤدي إلى ضياع فرص التمويل لصالح المنظمات الأكثر شهرة وذات الظهور الإعلامي الأوسع.

ج. **عدم توافق تمويل المانحين مع الاحتياجات المحددة من قبل المنظمات النسائية نفسها.** لا تزال برامج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له تفتقر إلى الدعم الكافي[13]، وتستمر أولويات المانحين في التأثير بشكل كبير على مجالات عمل المنظمات الدولية، مما يدفع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة إلى "تتبُّع التمويل" وبالتالي تحويل تركيزها إلى قطاعات أخرى. كما أن التمويل المتاح غالبًا ما يكون قصير الأجل وموجهًا لمشاريع محددة، بالنتيجة تجد المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة نفسها محدودة القدرة على الاستثمار في تطويرها المؤسسي أو تقديم تدخلات مستدامة في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأيضا التكاليف التشغيلية الأساسية نادرا ما يغطيها التمويل، وغالبًا ما يتم استبعاد النفقات المتعلقة بالأمن من بنود الموازنة. على الرغم من أن العاملات في مجال تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي يواجهن يوميًا تهديدات بالعنف والمخاطر الأمنية، بما في ذلك التحرش، والترهيب، والعنف الجسدي والإلكتروني[14]، والاعتداءات [15]، والاعتقالات [16].

بقعة ضوء: تكلفة نقص التمويل للتدخلات

يؤدي نقص التمويل في مجال الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) إلى اضطرابات حادة في تقديم الخدمات، مما يترك آلاف الناجيات من هذا العنف، بالإضافة إلى النساء والفتيات المعرضات للخطر، دون أي حماية أو دعم أساسي. وتعاني العديد من الخدمات، مثل المساحات الآمنة للنساء والفتيات (WGSS)، من عدم الاستقرار التشغيلي، حيث أنها تُفتح وتُغلق بناءً على توفر التمويل المتقلب[17].

في عام 2024، تمكنت 51% فقط من النساء والفتيات اللواتي كنّ بحاجة إلى ذلك من الوصول إلى المساحات الآمنة للنساء والفتيات.

بينما لم تتمكن سوى 3% منهن من الوصول إلى أماكن آمنة.[18]

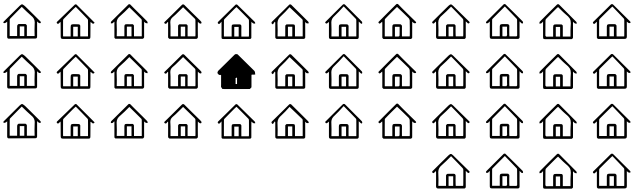

اضطر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وشركاؤه المنفذون إلى تقليص خطط العمل المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة 25% بسبب نقص التمويل، مما أثر سلبًا على إمكانية الوصول إلى الخدمات، ودعم النقل، والفرق المتنقلة، وبرامج التمكين.[19]

> **"تسافر النساء لساعات للوصول إلى مساحة آمنة، ليجدن مبنى مهجورًا فقط لأن التمويل قد نفد."**
> (مُطَّلع/ة رئيسي/ة، منظمة بقيادة نسائية)

النتيجة الرئيسية الثانية من البحث: الشراكات غير العادلة لا تزال تهيمن على العلاقات بين المنظمات الدولية والمنظمات النسائية

على الرغم من الالتزامات العالمية بزيادة تمويل المنظمات النسائية وتعزيز دورها في القيادة والمشاركة، وفضلاً عن التقدم الملحوظ في دفع أجندة تعزيز الدور المحلي (التوطين) قُدُماً في اليمن[20]، لا تزال الشراكات بين المنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) تتقدم ببطء.[21] وقد حدد البحث العوائق الرئيسية التالية لتحقيق شراكات عادلة:

أ. **يتعامل المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات النسائية على أنها مقدمة خدمات عوضا عن كونها شريكاً استراتيجياً** ومتعاونة على حد سواء، مما يؤدي إلى استبعادها من عمليات صنع القرار، وتصميم المشاريع، وتخصيص التمويل[22]. كما أن المانحين غالبًا ما يعطون الأولوية "للكمّ" على "الجودة" عند إقامة الشراكات، مما يحوّل جهود التوطين إلى مجرد إجراء شكلي، كتمرين التأشير بعلامة على المربع، بدلاً من تعزيز التعاون الحقيقي والمستدام. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة من قبل عدد قليل من المنظمات الدولية لدعم الشراكات العادلة منذ المراحل الأولية في تصميم المشروع،[23] شاركت إحدى الممثلات من منظمة تقودها امرأة "أنهم تعاونوا مع المانح [منظمة دولية غير حكومية] خلال مرحلة كتابة مقترح المشروع مساهمين في تصميم الأنشطة والإطار العام للمشروع" إلا أن هذه الجهود لا تزال نادرة ولا تضمن بالضرورة مشاركة فعلية في صنع القرار خلال التنفيذ الفعلي للمشاريع.[24]

ب. **لا تزال الأدوار والمسؤوليات في الشراكات غير موزعة بشكل متساوٍ ولا حتى متبادل،** بينما تستمر بعض المنظمات الدولية في التقدم التدريجي نحو تحقيق شراكات عادلة، لكن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة في توزيع الأدوار والمسؤوليات أثناء تنفيذ المشاريع. وتُعد إدارة التمويل على وجه الخصوص إحدى القضايا الرئيسية والتي تثير قلق المانحين والمنظمات الدولية غير الحكومية. كما أن غياب الجهود لتكييف المتطلبات والتوقعات مع قدرات الشركاء المحليين يعزز انعدام الثقة وتكوين التصورات السلبية عن كفاءتهم وقدرتهم.[25]

ت. **تقاسم المخاطر لا يزال يشكل إحدى الفجوات الأساسية في العديد من الشراكات بين المانحين والمنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك المنظمات بقيادة نسائية.** حيث يستمر الفاعلون الدوليون في تحميل الشركاء المحليين المسؤولين عن تنفيذ المشاريع عبئاً غير متناسب من المخاطر المالية والتشغيلية، بما في ذلك التدخلات المتعلقة بنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويعمل التحالف الهولندي للإغاثة نحو محاولة لردم هذه الفجوة، ببدء تجربة إطار عمل لمشاركة المخاطر في اليمن من خلال الاستجابة اليمنية المشتركة. ورغم أن هذه الجهود المبدئية لا تزال تركز بشكل أساسي على إدارة المخاطر أكثر من توزيعها بشكل عادل، إلا أنها تمثل خطوة هامة نحو تعزيز الحوار قُدُما لفهم المخاطر التي تواجهها المنظمات المحلية والتعامل معها ضمن نهج تعاوني.

بدور تحضر الغداء لأطفالها، محافظة الضالع.

ث. **لا تزال الأمور المتعلقة بالقدرات في الشراكات تُصاغ في الغالب ضمن مفهوم "بناء القدرات" أو "تعزيز القدرات"**، حيث يقوم الشركاء الدوليون بتحديد احتياجات القدرات للشركاء المحليين—بما في ذلك القدرة التنظيمية والقدرة على تلبية متطلبات المانحين— هذا النهج يستثني إشراك الشركاء المحليين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم بأنفسهم. كما ويعزز نموذج شراكة يعكس أساليب عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وسياساتها ورؤيتها الاستراتيجية.[26] بدلاً من دعم التطوير المستدام والاستقلالية للمنظمات المحلية. وعلى الرغم من أن مفهوم "تعزيز القدرات." يعترف بمهارات وخبرات الشركاء المحليين، إلا أن الشراكات العادلة حقًا يجب أن تركز أيضًا على تبادل القدرات. حيث ينبغي على المنظمات الدولية الاعتراف بالخبرات والمعرفة والمهارات التي يمتلكها الشركاء المحليون والتعلم منها، وتحويل التركيز من "نقص القدرات." نحو نموذج تعلّم وتعاون متبادل.

ج. **هناك فجوة واضحة بين أجندات المنظمات الدولية والمعايير الثقافية والاجتماعية التي تعمل فيها المنظمات النسائية المحلية.** غالبًا ما تقوم المنظمات الدولية بفرض إطارات عمل جاهزة للمشاريع لا تتماشى دائمًا مع أولويات المنظمات النسائية المحلية أو معرفتها بالسياق. ورغم أن بعض المنظمات الدولية تعترف بهذه المشكلة، إلا أن القليل يتم فعله لتغيير هذا الواقع، مما يؤدي إلى إهمال السياق المحلي عند وضع معايير ومتطلبات الشراكة. على سبيل المثال، أظهر تقييم مشروع "نسيج"[27]، أن أدوات أوكسفام النسوية لم تتماشى مع الحساسيات الثقافية في بعض البلدان، بما في ذلك اليمن[28]، حيث يُنظر إلى النسوية على أنها مفهوم حساس له دلالات سلبية باعتباره "منتجًا لأجندة غربية"[29]. كما أن هناك اختلافات في فهمها بين اليمنيين، وغالبًا ما ينظر إليها بعين الريبة والشك.[30]

ح. **في الشراكات يتم تجاهل المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) أحيانا وذلك بسبب التحيزات الجندرية المهيكلة داخل النظام الإنساني.** فقد أشار بعض ممثلي المنظمات النسائية والمنظمات الدولية إلى أن المنظمات النسائية الصغيرة تواجه تحديات كبيرة في الحصول على فرص شراكة وتمويل[31] مقارنةً بالمنظمات المحلية الأخرى، والتي غالبًا ما تكون مؤسسات يقودها رجال.[32] ممثلة عن مؤسسة تقودها مرأة لاحظت أن "جهود التوطين لم تمنح الأولوية للمساواة الجندرية. حتى في الشراكات المحلية، حيث تحصل المنظمات التي يقودها الرجال على العقود الكبيرة، بينما تُمنح المنظمات النسائية أدوارًا صغيرة." هذا الأمر يعكس تحيزًا ضمنيًا[33] ضد المنظمات المحلية والوطنية، والتي يُنظر إليها على أنها تفتقر إلى الكفاءة والخبرة اللازمة لتنفيذ المشاريع، وهو ما تعتبره بعض المنظمات النسائية تحيزًا جندريًا واضحًا.[34]

> **"يتم التعامل مع المنظمات المحلية، وخاصة تلك التي تقودها النساء، على أنها تابعة لا شريكة. وغالبًا ما يتم إشراكهن في المشاريع في اللحظات الأخيرة فقط لتنفيذ أنشطة محددة مسبقًا، دون أن يكون لهن دور في تصميم الاستجابة."**
>
> (ممثل/ة عن منظمة بقيادة نسائية)

مخيم سهدة للنازحين، قعطبة، محافظة الضالع، اليمن. أسماء والدكتورة سهام الجنيد.

النتيجة الرئيسية الثالثة من البحث: تفتقر جهود التوطين التي تقودها المنظمات الوطنية بقوة إلى منظور النوع الاجتماعي

على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية اليمنية قد لعبت دورًا قياديا في صياغة أجندة التوطين في اليمن، إلا أن الجهود المبذولة لإدراج منظور النوع الاجتماعي (الجندري)، ووصول المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) إلى التمويل والشراكات الاستراتيجية لا تزال غير معالجة إلى حد كبير. وتحديدًا:

أ. **لا يتم إشراك المنظمات الصغيرة وغير الرسمية من منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء بشكل كافٍ في جهود التوطين بقيادة يمنية.** فعلى الرغم من أن بعض هذه المنظمات غير الحكومية والوطنية راسخة وتحظى ببعض التمثيل وتلعب دورًا مهمًا في المبادرات التي تقودها المنظمات غير الحكومية، إلا أن مستويات التهميش المختلفة داخل المجتمع المدني اليمني لا يتم الاعتراف بها أو تسليط الضوء عليها ضمن جهود التوطين هذه. نتيجة لذلك، تبقى أصوات المنظمات النسائية المحلية غير مسموعة، واحتياجاتها وتحدياتها الخاصة غير مرئية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك عدد قليل من المنظمات التي تقودها النساء عريقة، ولديها إمكانية الوصول إلى أجندة التوطين وتشارك بنشاط في تنسيق الاستجابة الإنسانية، إلا أنها لا تستغل موقعها للدفع باتجاه إعطاء أولوية أكبر للمنظمات النسائية على تنوعها. وقد أقر بعض الناشطين الوطنيين أنفسهم بوجود هذا القصور

ب. **تعزف المنظمات غير الحكومية الكبرى والمنظمات النسائية الراسخة عن دعم المنظمات النسائية الأصغر والمحلية، وذلك بسبب محدودية التمويل وفرص التأثير.** ويأتي ذلك رغم اعتراف المنظمات الدولية والوطنية بأن "مركزة التوطين" يُعد خطوة حاسمة لضمان تقديم الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجًا، بما في ذلك النساء والفتيات في المناطق صعبة الوصول.

ومع ذلك، هناك **أمثلة إيجابية** لبعض المنظمات الوطنية التي تعمل بنشاط على دعم وتمكين المنظمات النسائية المحلية، من خلال مساعدتها على بناء قدراتها، والتوسع، والوصول إلى فرص التمويل. فعلى سبيل المثال، يلعب منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية دورًا رئيسيًا في تعزيز مشاركة المنظمات التي تقودها النساء، من خلال دعم آليات العضوية، وجهود المناصرة وكسب التأييد، والمشاركة في خطط الاستجابة الإنسانية. كما يوفر المنتدى برامج لبناء القدرات مصممة خصيصًا لتعزيز المهارات والقدرات التشغيلية لهذه المنظمات. هناك أيضًا **مؤشرات مشجعة على أن الشبكات التي تقودها المنظمات النسائية أصبحت أكثر انخراطًا في جهود التوطين الأشمل في اليمن.** على سبيل المثال، ترتبط شبكة القيادات النسائية اليمنية (YWLN) بمبادرة المجتمع المدني لتوطين وتحسين الاستجابة في اليمن، وتشارك في تأسيس مختبر التوطين المدعوم من قبل شبكة الاستجابة التمكينية للمعونة NEAR في اليمن.[35]

> **"علينا الوصول إلى الجهات الفاعلة على المستوى المحلي وكسب التأييد لهم، وليس فقط دعم الجهات القوية على المستوى الوطني."**
> (مُطَّلع رئيسي، ممثل عن إحدى منظمة بقيادة نسائية)

الدكتورة شهيرة فريد، والدكتورة شهيرة أثناء وصولهما إلى المخيم ومغادرتهما له.

الخاتمة

تلعب المنظمات النسائية في اليمن دورًا حيويًا في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، حيث تقدم خدمات أساسية مثل المساحات الآمنة، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، والمأوى الطارئ— في مناطق غالبًا لا تستطيع المنظمات الدولية الوصول إليها. يُمكن لهذه المنظمات، بفضل صلتها العميقة بالمجتمع المحلي، أن تخدم النساء والفتيات بفعالية على الرغم التحديات الاجتماعية والثقافية المتعددة. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تواجه **قيودًا شديدة في التمويل**، مما يحدّ من قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات على المدى الطويل، ويجبرها على الاعتماد على مشاريع قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى إغلاق بعض هذه المنظمات بالكامل.

تتفاقم هذه التحديات بسبب الشراكات الإنسانية غير العادلة، والتي تستبعد المنظمات النسائية من عمليات صنع القرار. وفي ظل خفض التمويل الإنساني الغير مسبوق، أصبح من الضروري إعطاء الأولوية لتمويل المنظمات النسائية، **وضمان حصولها على الموارد وفرص القيادة اللازمة لإحداث تغيير ملموس ومستدام**.

التوصيات

وتبرز التوصيات التالية الحاجة إلى تنسيق الجهود والعمل المشترك بين مختلف أطراف المصلحة الفاعلة:

تحويل السلطة إلى المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) من خلال:

أ. تطوير تعريف واضح ومشترك لمفهوم "التوطين"، والذي يشمل التركيز على دور المنظمات النسائية التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة.

ب. الانتقال من الشراكات الكمية والشكلية إلى شراكات استراتيجية تُمكّن المنظمات النسائية التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة من قيادة المشاريع وإدارتها وتحديد التدخلات المناسبة.

ت. إفساح المجال للمنظمات النسائية التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة في منصات التأثير، مع إعطاء الأولوية لتنوع الأصوات والخبرات بدلًا من تحكم المنظمات الدولية في سردية العمل الإنساني.

ث. تنفيذ سياسات العمل الإيجابي لدعم المنظمات النسائية التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة، من خلال إلزام جهود التوطين بإعطاء الأولوية لقيادة المنظمات النسائية، وضمان أن تكون صاحبة قرار، وليست مجرد مشاركة.

تكييف آليات وهيكلة التمويل الحالية لتناسب احتياجات وقدرات المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة)، من خلال:

أ. ضمان المزيد من الشفافية وإدماج المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة في دعوات التقديم للتمويل وتخصيص الموارد.

ب. موائمة عمليات التقديم على المنح ومعايير الأهلية للتمويل بحيث تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة للمنظمات النسائية.

ت. السماح للمنظمات النسائية بتحديد أولوياتها التمويلية بنفسها، بما يشمل بناء الحراك، وتعزيز القدرات المؤسسية، والتكاليف التشغيلية، وجهود المناصرة وكسب التأييد.

ث. تضمين التكاليف الأمنية، والصحة النفسية ، والتكاليف الأساسية الضرورية مثل الإيجار والمرافق العامة.

ج. إتاحة المجال للمنظمات النسائية لإعادة تخصيص الموارد داخل موازناتها وفقًا للاحتياجات الفعلية في الوقت الحالي.

ح. إدخال آليات المتابعة والتقييم لتتبع السير بالعمل وأثر جهود التوطين، وذلك باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع وحجم وموقع المنظمات المستفيدة.

إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات بناءً على الاحتياجات والأولويات التي تحددها المنظمات النسائية (التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة) نفسها، من خلال:

أ. تمويل المنظمات النسائية الوطنية الراسخة التي تقدم خدمات لنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي لتمكينها من دعم وتوجيه قادة المنظمات النسائية الأصغر والغير رسمية.

ب. تعزيز الشبكات التي تقودها المنظمات النسائية من خلال الدعم المالي والفني.

تعزيز تنسيق الأقران والتعاون وتبادل الخبرات، من خلال:

أ. إنشاء آليات ومنصات لتعلم الأقران والتعاون المباشر بين المنظمات النسائية والمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تسعى إلى زيادة التمويل وتعزيز الوصول إلى شراكات عادلة، بالإضافة إلى تسهيل التعاون بين المنظمات الدولية التي تنفذ أو تخطط لإقامة شراكات عادلة مع المنظمات النسائية.

ب. توفير مساحة تشاركية لتبادل المعرفة والتشبيك بين شركاء المنظمات النسائية التي تقدم خدمات في مجال نبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، بحيث تمكنهم من الاجتماع بانتظام لمناقشة الدروس المستفادة والخبرات.

تعزيز جهود المناصرة وكسب التأييد لتوطين العمل الإنساني بقيادة النساء، من خلال:

أ. تشكيل تحالفات بين المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة) للضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات وتعزيز تمثيل أقوى للمرأة في هياكل القيادة الإنسانية.

ب. إدراج احتياجات تمويل المنظمات النسائية العاملة في مجال نبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي كأولوية رئيسية في جهود كسب التأييد رفيعة المستوى، وفي البيانات والمواقف التي تصدرها المنظمات الدولية والوطنية، وكذلك ضمن المبادرات التي يقودها المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي لتوطين العمل الإنساني.

المراجع

[1] Oxfam (2021) The Struggle of Yemeni Women Between War and Harmful Social norms; DEEM (2022) Case Study: Delivering integrated services for gender-based violence, and sexual reproductive health and rights to conflict-affected communities in Yemen- Taiz Gov. Al Taziyah district (Alaghwal) 2019-2020

[2] The International Rescue Committee (2019) Protection, Participation and Potential Women and Girls in Yemen's War

[3] OCHA (2025) Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2025 (January 2025)

[4] The International Rescue Committee (2020) Narrowing the gender gap in Yemen: A gender analysis by the IRC; Oxfam (2020) Naseej Project Baseline Report

[5] ACAPS (2025) Access to reproductive health for women and girl

[6] ACAPS (2023) Yemen - Dynamics and effects of the Mahram practice in Yemen

[7] Oxfam Italia (2020) Naseej Project Baseline Report

[8] The research was based on a desk review, key informant interviews (KIIs), and online surveys conducted among Yemeni WLOs/WROs and NGOs, INGOs, UN agencies and the Government of Yemen. A total of 26 organizations participated in KIIs, 12 WLOs/WROs. In addition, 18 national and international organizations completed the online questionnaires.

[9] IRC KIIs, WLOs, NGOs, INGOs.

[10] IRC KIIs, WLOs, INGOs.

[11] IRC KIIs, WLOs.

[12] IRC KIIs, WLOs, INGOs, NGOs, INGO online questionnaire.

[13] UNFPA and GBV AoR (2023) The Cost of Inaction – Gender-Based Violence in Yemen

[14] IRC KIIs, Think tank. See also: ACAPS (2024) ACAPS Briefing note - Yemen: Shedding light on technology-facilitated gender-based violence (09 September 2024) ; European Centre for Democracy and Human Rights (2025) Women in Yemen Battling Online Gender-Based Violence

[15] Human Rights Watch (18 July 2024) Yemen: UAE-Backed Group Seizes Women's Shelter

[16] IRC KIIs, WRO.

[17] IRC KIIs, INGO.

[18] GBV AoR (2025) Yemen Response and Gap Analysis - Activities of the Protection Cluster Including Child Protection, GBV and Mine Action Areas of Responsibility (AoR) (January - December 2024)

[19] IRC KIIs, UN.

[20] See for example Yemen Humanitarian Country Team (2023) Yemen HCT Localization Strategy and Action Plan (2024-2026); and CSOs' Initiative for the Localization and Optimization of Response in Yemen.

[21] Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis

[22] IRC KIIs, WLOs, INGOs, researcher.

[23] IRC KIIs, WLOs.

[24] Tamdeen Youth Foundation, Itar for Social Deelopment, Humanitarian Advisory Group and ICVA (2023) Measuring Humanitarian Localisation in Yemen – Baseline report November 2022

[25] IRC KIIs, INGO.

[26] IRC KIIs, INGO.

[27] Oxfam Italia and Gender Development Research & Studies Center (2023) Financial Support to Civil Society to Combat SGBV in Fragile Contexts: Learnings on sub-granting to women rights organisations and civil society organisations in Yemen, Iraq and the Occupied Palestinian Territories. NASEEJ was an Oxfam-led four-year multi-country project, implemented in Yemen,

Iraq and Occupied Palestinian Territories. It focused on advancing the GBV agenda in the region. In Yemen, Oxfam sub-granted 4 WLOs/WROs working on the frontline to deliver GBV services and raise awareness of GBV within targeted communities. More information available at Connecting Voices and Action to End Violence against Women and Girls in the MENA Region

[28] IRC KIIs, INGO.

[29] Oxfam Italia and Gender Development Research & Studies Center (2023) Financial Support to Civil Society to Combat SGBV in Fragile Contexts: Learnings on sub-granting to women rights organisations and civil society organisations in Yemen, Iraq and the Occupied Palestinian Territories

[30] Yemen Policy Center (2024) INGOs must navigate feminism and women's empowerment with cultural sensitivity to avoid a backlash

[31] IRC KIIs, researcher. See also: Tamdeen Youth Foundation (2024) The Constraints Facing Women's Organizations in Taiz Governorate

[32] IRC KIIs, researcher.

[33] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Development is Coming: Be Careful What You Wish For

[34] IRC KIIs, WLOs.

[35] IRC KIIs, WLOs.

[34] IRC KIIs, WLOs.

RESCUE.ORG

Funded by
European Union
Humanitarian Aid

تم تمويل هذا البحث من قبل الاتحاد الأوروبي. إلا أن الآراء والمواقف الواردة فيه تعبّر عن وجهة نظر المؤلف/المؤلفين فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي. ولا يتحمّل الاتحاد الأوروبي أو الجهة المانحة أي مسؤولية عن هذه المحتويات.